



مجلة كلية التربية

متطلبات تأهيل الجامعات الأهلية فى مصر للاستجابة لمتطلبات
التنمية المستدامة
(بحث مستل من رسالة دكتوراة)
إعداد

أمل علي حسن ندا

كبير معلمين كيمياء بمدرسة اللغات الرسمية بالسنبلاوين
إدارة السنبلاوين التعليمية – محافظة الدقهلية

أ.د/ رانيا وصفى عثمان
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة دمياط

أ.د/ السيد سلامة الخميسى
أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية – جامعة دمياط

١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

ملخص البحث باللغة العربية

هدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتأهيل الجامعات الأهلية في مصر للإستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، منهج الدراسة : إنتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث الحالي ، حيث تضمن البحث مفهوم الجامعات الأهلية في مصر ، وأهدافها ، ومفهو م التنمية المستدامة ، وأهدافها ، وأهم أبعادها ، والدور التنموي للجامعات الأهلية في مصر، وأثره في التغلب على المشكلات التي تؤثر في التعليم الجامعي الأهلى المصرى ، نتائج البحث :حيث تم وضع تصور مقترح لتأهيل الجامعات الأهلية في مصر للإستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية : تصور مقترح - تأهيل الجامعات الأهلية في مصر - متطلبات التنمية المستدامة

**The Requirements For Preparing the National Universities in
Egypt to Respond to the Requirements of
Sustainable Development**

Abstract

The Research aimed to put a Suggested plan of the Requirements For Preparing the National Universities in Egypt to Respond to the Requirements of Sustainable Development. Research Methodology: The Research adopted the guiding critical analysis which is suitable for this Research, The Research discusses the meaning and the Objectives of the National Universities in Egypt, the meaning , the Objectives, the Most Important Department, and The the sustainable Role of the National Universities in Egypt. Research Result: The Research Tackled the Proposed perspective of the Requirements For Preparing the National Universities in Egypt to Respond to the Requirements of Sustainable Development.

Keywords: a Suggested Proposal- Preparing the National Universities in Egypt- The Requirements of Sustainable Development

مقدمة:

يعد التعليم أساس التقدم ووسيلة الانطلاق نحو التنمية يتحمل مسئولية كبيرة فى تحقيق التنمية المستدامة ، ويتزايد الاعتراف بالدور الحاسم الذى يمكن أن يقوم به التعليم فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة .

و يمثل التعليم الجامعى قمة الهرم التعليمى ، كما أن الجامعة هى نواة التقدم والتطور ، ومن ثم تتوجه الأنظار إليها بحسبانها مؤسسة بحثية وتربوية ومنتجة وقيادية فى المجتمع ، إنها بحق رائدة الابداع والتنمية(على ، ٢٠٢٥، ٢) وتعد الجامعات الأهلية جزء أصيل من المؤسسات التعليمية فى مصر ، ويجب ان تسهم فى تحقيق التنمية المستدامة ، وتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمعات ومن ثم تتوجه الأنظار إليها بحسبانها مؤسسات بحثية وتربوية ومنتجة وقيادية فى المجتمع ، ولايمكن أن يتحقق النجاح المنشود للجامعات الأهلية فى انجاز دورها فى تحقيق التنمية المستدامة دون أن تلمس مختلف أوجه التعليم من القيادة الادارية الحاكمة، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والبحث العلمى ، وخدمة المجتمع، بما يساعد العاملين بالجامعات الأهلية على اكتساب القدرة على التفكير فى المستقبل) (المطيرى ، ٤، ٢٠٢٢).

وفى ضوء ما يواجهه التعليم الجامعى الأهلئ من مشكلات تبرز قدرته على التأقلم مع هذه الألفية ، فإن البحث الحالى يحاول الوصول إلى وضع تصور مقترح لتأهيل الجامعات الأهلية فى مصر للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة .

مشكلة البحث:

تتأثر الجامعات المصرية ، كغيرها من القطاعات فى مصر ودول العالم الأخرى بالتغيرات الحادثة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويصاحب هذه التغيرات المتسارعة العديد من المشكلات التى تؤثر فى التعليم الجامعى المصرى، وتحدد نوعية مخرجاته، من خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة حيث أشارت نتائج دراسة (حرات ، ٢٠١٨) إلى وضع تصور مقترح للتوسع فى إنشاء الجامعات الأهلية على ضوء التحديات التى تواجه التعليم الجامعى

الحكومي في مصر، ، كما أشارت نتائج دراسة كل من : دراسة (خمايسة ، ٢٠٢١)، و دراسة (الكميم وعرشان ،٢٠٢٠) إلى أهمية تفعيل وظائف الجامعات في ضوء أبعاد التنمية المستدامة ، وأوضحت بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي بالجامعات المصرية ، كما أكدت دراسة مجاهد (٢٠٢٠) إلى أن الجامعات العربية رغم أنها قطعت شوطاً نحو تحقيق التنمية المستدامة ، إلا أنها لاتزال في حاجة إلى المزيد ، كما أشارت كل من دراسة فارغاس Vargas (2019)، ودراسة افاكان (Afacan, 2020) ، إلى أثر تكامل السياسات الرأسية لتطبيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي،و أن درجات سلوك الطلاب المعلمين تجاه التربية البيئية المستدامة لاتختلف حسب الجنس.

ومن كل ما تقدم في ضوء العرض السابق لمقدمة الدراسة ونتائج الدراسات

السابقة ، يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس الآتي :
كيف يمكن تأهيل الجامعات الأهلية في مصر للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- ١- ما الإطار المفاهيمي للجامعات الأهلية ؟
- ٢- ما مفهوم التنمية المستدامة ؟ وما أهم أبعادها ؟
- ٣- ما الدور التنموي للجامعات الأهلية في مصر ؟
- ٤- ماالتصور المقترح لمتطلبات تأهيل الجامعات الأهلية في مصر للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ؟

أهداف البحث:

يتحدد الهدف الرئيس للبحث في محاولة وضع تصور مقترح لتأهيل الجامعات الأهلية في مصر ، بحيث تصبح قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف فإن البحث يسعى إلى تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- ١- الكشف عن ماهية الجامعات الأهلية في مصر، وأهدافها.
- ٢- توضيح مفهوم التنمية المستدامة ، وأبعادها، وتحديد متطلبات الجامعات الأهلية من التنمية المستدامة.
- ٣- الوقوف على الدور التنموي للجامعات الأهلية في مصر .

أهمية البحث :

تتعلق أهمية البحث الحالي من قناعة مفادها أن الوضع التنموي للمجتمع ، بل ومصيره في المستقبل يعتمد على نوعية أفراده ، والتي تتحدد بشكل أساسي ، بالكيفية التي يعد بها النظام خريجه . وهو الأمر الذي تنبعت له العديد من الدول المتقدمة ، والدول الناهضة حديثا .

على درب التقدم ، وتكمن أهمية الدراسة الحالية فيما يلي :

أولاً : الأهمية النظرية : وتتمثل فيما يلي:

- ١- يمثل البحث الحالي اضافة في مجال أصول التربية حيث أن يتناول الدور التنموي للجامعات الأهلية في مصر ، وماله من أثر في التغلب على المشكلات التي تؤثر في التعليم الجامعي الأهلي المصري .
- ٢- الحاجة الملحة للنهوض بالمجتمع ، وإحداث تنمية مستدامة له، ليرتقى المكانة اللائقة به في سباق الحضارة الإنسانية .
- ٣- حيوية دور الجامعات الأهلية في مصر في تلبية متطلبات التنمية المستدامة للمجتمع .
- ٤- أهمية المرحلة السنية لطلاب الجامعات الأهلية ، بما يمثلونه من مصدر للإبداع والطاقة والتجديد .
- ٥- أهمية وضع تصور مقترح لمتطلبات تأهيل الجامعات الأهلية في مصر للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، وإحداث التوازن بين الجامعات الأهلية في مصر وبيئتها المحيطة بها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

وتتمثل فيما يلي:

- ١- إمكانية إفادة القائمين على تطوير التعليم الجامعي ، والمسؤولين عنه في إتخاذ قرارات سليمة؛ من خلال بيان دور الجامعات الأهلية في مصر، وتقديم تحليل لمنظمة الجامعات الأهلية
- ٢- تعدد المستفيدين من البحث الحالي، والتي قد تفيد بعض المهتمين بالموضوع مثل:
 - القائمين على أمر الجامعات الأهلية: امتلاك الجامعة الأهلية لبرامج تحسين الاحتياجات التنموية لجودة خدماتها.
 - مخططي التعليم: مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية ، ورسم الخطط والسياسات ، ووضع البرامج العلاجية المناسبة.
 - أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأهلية المصرية :تلبية الاحتياجات التدريبية اللازمة لتطوير أدائهم الأكاديمي والبحثي والمجتمعي .
 - طلاب الجامعات الأهلية : اهتمام الجامعات الأهلية بتقديم برامج تنموية لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب ، كما أنها تستثمر طاقاتهم وقدراتهم في أنشطة تثري فكرهم ، وخبرات تعود عليهم بالنفع والفائدة
 - المهتمين بقضايا التنمية :المساهمة في تحسين مستويات البيئة والمجتمع من خلال تحسين كفاءة وفاعلية الموارد البشرية العاملة بالجامعة الأهلية.
 - المهتمين بقضايا إصلاح التعليم الجامعي :ايجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تقف في طريق تحقيق الجامعة الأهلية لأهدافها ومستقبلها المنشود .

منهج البحث:

- تقتضى طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي في التعرف لتحديد متطلبات التنمية المستدامة ، ودور الجامعات الأهلية في الإستجابة لها.
- حدود البحث : تتمثل حدود البحث فيما يلي :
- حدود موضوعية: يقتصر البحث الحالي على وضع تصور مقترح لتأهيل الجامعات الأهلية في مصر للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

مصطلحات البحث:

الجامعات الأهلية (The National universities)

يقصد بالجامعات الأهلية أنها كيان معنوي للتعليم الجامعي لاتهدف إلى الربح، ويتم إنشاؤها بناء على طلب شخصي أو شخص إعتباري أو منهما معا، أو مؤسسة ذات نفع وفقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية (قرار رئيس الجمهورية ، بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩، المادة ١٥، ١١) .

التنمية المستدامة (Sustainable Development):

تعرفها الباحثة إجرائياً بأنها

نشاط تربوي يتم في أثناء الخدمة لتلبية احتياجات الموارد البشرية بمؤسسات التعليم الجامعي لتحقيق تنمية ثقافية وإقتصادية وإجتماعية في بيئة تكاملية لتحسين جودة المؤسسة الجامعية الملائمة لمتطلبات العصر.

خطوات البحث :

يسير البحث وفق الخطوات الآتية:

- ❖ أولاً : مفهوم الجامعات الأهلية في مصر لاجابة عن السؤال الأول من مشكلة البحث
 - ❖ ثانياً : مفهوم التنمية المستدامة، وأهم أبعادها لاجابة عن السؤال الثاني من مشكلة البحث
 - ❖ ثالثاً ، الدور التنموي للجامعات الأهلية في مصر لاجابة عن السؤال الثالث من مشكلة البحث .
 - ❖ التصور المقترح لمتطلبات تأهيل الجامعات الأهلية في مصر للاستجابة للتنمية المستدامة ، وفيما يلي تفصيل ماسبق
 - ❖ أولاً: مفهوم الجامعات الأهلية في مصر :
- يعتبر وجود الجامعات الأهلية من الأفكار التي أثارت ولا تزال تثير الجدل وأصبحت تشغل فكر الكثيرين من رجال السياسة والمتخصصين في المجال التربوي

والتعليمي حيث تتعدد أبعادها ؛ لذلك يحاول البحث إلقاء الضوء على الجامعات الأهلية في مصر ونشأتها وتطورها

لقد ظهرت فكرة إنشاء جامعة مصرية لأول مرة عام ١٩٠٠م ، وكان الزعيم مصطفى كامل من أسبق المفكرين المصريين لعرض فكرة إنشاء مشروع الجامعة المصرية ، وفي عام ١٩٠٧ انهالت التبرعات على لجان الاكتتاب المركزية بالقاهرة واللجان الفنية (منصور ، ٢٠١٠ ، ٥٥) .

وفي ٢٠ مايو عام ١٩٠٨ م اجتمع مجلس إدارة الجامعة برئاسة الأمير احمد فؤاد - الذى وكل إليه الخديوى عباس الثانى رئاسة المشروع - للتصديق على قانون تأسيس الجامعة ، وفي ٣٠ مايو ١٩٠٨م أصدر مجلس إدارة الجامعة بيان تأسيس الجامعة الأهلية الذى أوضح تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة الجامعة المصرية ، كما أوضح الغرض من تأسيس الجامعة فى ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أنواعها وذلك بنشر الآداب والعلوم (منصور ، ٢٠١٠ ، ٥٨)

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢م تغير اسم جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة (عبد الرؤوف وآخرون ، ٢٠١٢ ، ١٠٨) .

وبناء على ذلك صدر قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الجامعات الخاصة ، حيث قدمت ١٠ مشروعات لإنشاء جامعات خاصة بمصر منها جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب ، وجامعة ٦ أكتوبر ، وجامعة مصر الدولية (محمد ، ٢٠١٥ ، ٢٢٥-٢٢٦) ، وتجددت الدعوة مرة أخرى لإنشاء الجامعات الأهلية غير الهادفة للربح .

ثم صدر قانون بإنشاء الجامعات الأهلية فى مصر لأول مرة عام ٢٠٠٩م فى المادة ١٢ الذى ينص على أن "الجامعات الأهلية هى كيان معنوى للتعليم الجامعى لا تهدف إلى الربح ، ويتم إنشاؤها بناء على طلب شخصى أو شخص إعتبارى أو منهما معاً، أو مؤسسة ذات نفع وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

❖ أهداف الجامعات الاهلية فى مصر

إن جامعات اليوم تختلف عن جامعات الامس بفضل التطور التكنولوجى ؛ لذلك تطورت مؤسسات التعليم العالى والجامعى وتعددت مسؤوليتها وأهدافها ، ويمكن القول بأن

أهداف الجامعات الأهلية كثيرة ومتشعبة ، ومنها مايلى (قانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ ، ١٥-٢٠) :

أ- إعداد الكوادر المؤهلة فى التخصصات المختلفة .

ب- تحقيق متطلبات التنمية .

ج- الإسهام فى التقدم العلمى والتكنولوجى .

د- توفير الكفاءات المدربة التى يحتاجها سوق العمل .

هـ- تدريس بعض التخصصات الحديثة .

و-التنسيق مع مؤسسات سوق العمل المختلفة.

❖ ثانيًا : التنمية المستدامة

نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development

برز مفهوم التنمية المستدامة كأحد المفاهيم الأساسية فى أدبيات التنمية فى الثمانينات من القرن العشرين ، وبدأ يزداد شيوعًا عندما نشر تقرير برانديتلاند Brundtland عن مستقبلنا المشترك Our Common Future عام ١٩٨٧ م ، والذى عرف التنمية المستدامة بأنها : " التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية احتياجاتهم (الغامدى ، ١٤٢٨ ، ١٠ ؛ سعد ، ٢٠٠٦ ، ٦٥ ؛ ، Atmaca &Others, 2019, p81) وقد تطور هذا المفهوم فى ضوء عدد من المؤتمرات(باهرمز، ٢٠٠٠ ، ٩٩ ؛ عبد الغنى، ٢٠٢٠ ، ٤١٣) :

• مؤتمر قمة الأرض ١٩٩٢م : الذى ركز على سبعة موضوعات أساسية تشكل التحدى الأكبر أمام التنمية المستدامة ، ألا وهى التحكم بالتعداد السكانى ، وتنمية

الموارد البشرية، وتنمية الموارد البشرية، والإنتاج الغذائي، والتنوع الحيوي، والطاقة، والتصنيع، والتمدن (هيئة الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٨٤)

• مؤتمر ريودي جانيرو، والذي ينص على: "أن الحرب بحكم طبيعته تدمر التنمية المستدامة؛ لذا يجب أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح"، وكذلك حل المنازعات البيئية بالوسائل السلمية (مصباح، ٢٠١٢، ١٠)

• المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: والذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤م، وقد تضمن مجموعة من المبادئ والأهداف والإجراءات التي أوصى المجتمع الدولي بتبنيها للتصدي للقضايا السكانية والإنمائية، منها مجال تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحسين نوعية حياة السكان وتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، وتنظيم الأسرة، وتعبئة الموارد المالية لتغطية تكاليف أنشطة البرامج المتصلة بالسكان والتنمية (مرسى وآخرون، ٢٠١٣، ١٠٦).

• مؤتمر الأمم المتحدة للألفية: والذي عقد عام ٢٠٠٠م بنيويورك، وإرتكز على أهداف رئيسة وهي القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق شمولية التعليم الابتدائي، وتحسين صحة الأمهات، والتأكيد على الإستدامة البيئية، وتطوير التعاون الدولي من أجل التنمية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٦، ٢٥).

• مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: والذي عقد عام ٢٠٠٢م ب"جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا من أجل وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف ذات الصلة بالاستدامة (صبرى، ٢٠١٦، ١٢٥؛ مبارك، ٢٠١٦، ١٦).

وقد شدد على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحديات العالمية، مثل القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإزالة الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة

العالمية ، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم ، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة (شتوح ، ٢٠٢٠ ، ١٥٨-١٥٩) .

• مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢ :

في الذكرى العشرين لقمة ريو Rio تم عقد مؤتمر في ريو دي جانيرو عرف بإسم ريو ٢٠+ تحت شعار " المستقبل الذى نريده " ، حيث تم وضع أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادى المستدام والشامل والعادل ، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية التى تدعم فى جملة أمور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية (عبد الغنى ، ٢٠٢٠ ، ٤١٨) .

• إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ :

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى المضى قدماً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء ، ومكافحة عدم المساواة ، ويسير هذا جنباً إلى جنب مع الإستراتيجيات التى تبنى النمو الاقتصادى ، وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما فى ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، وتتصدى فى الوقت نفسه لمعالجة التغير المناخى وحماية البيئة وكوكب الأرض (الميرى ، ٢٠١٩ ، ٤٦٢)

❖ مفهوم التنمية المستدامة :

تحتل التنمية المستدامة للمجتمعات أهمية كبيرة فى الوقت الحاضر ، لذلك فقد اختلف مفهومها وتعريفها كمصطلح باختلاف وتعدد اهتمامات وآراء الباحثين فى العلوم المختلفة (جميل ، ٢٠٠٨ ، ٨)

وفيما يلى عرض أبرز تلك التعريفات فى كل مجال :

• كما عرفها نايل (٢٠١٦ ، ١٧) بأنها تحقيق التكامل بين جهود الدولة والمجتمع من أجل زيادة النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية مع ترشيد استغلال الموارد الطبيعية لتأمين احتياجات المجتمع

الحالية منها ، ولكن دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تأمين احتياجاتهم ، وتشمل سياسات التنمية المستدامة ثلاث مجموعات هي : السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية وسياسات الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

• وتوصل عبد القادر (٢٠٢٠ ، ٤٦٠) إلى أن التنمية المستدامة تعنى : الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة :سواء البشرية أو المالية المادية والمعنوية وغيرها للمستقبل البعيد ، مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة فى الحاضر والمستقبل والعمل على التنمية الاجتماعية وتوفير احتياجات الناس من الغذاء والتعليم والصحة والطاقة .

• ويعرفها زايد (٢٠٢٠ ، ٦٢٢) بأنها تخطيط التطلعات المستقبلية للتعليم فى مصر ٢٠٣٠ وفق التحديات الدولية المختلفة ، وبناء رؤية فى ضوء أبعاد التنمية المستدامة تهدف إلى تنمية واستثمار كافة الموارد المادية والبشرية ، من أجل تنمية مهارات الطلاب فى الحاضر والمستقبل ، مما يسهم ذلك فى تقدم ورقى المجتمع نحو حياة أفضل.

ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة ، يتضح أنها تعتمد على إحداث التكامل والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ومن خلال التعريفات السابقة يمكن

تعريف التنمية الشاملة اجرائياً أنها:نشاط تربوى يتم فى أثناء الخدمة لتلبية احتياجات الموارد البشرية بمؤسسات التعليم الجامعى لتحقيق تنمية ثقافية واقتصادية واجتماعية فى بيئة تكاملية لتحسين جودة المؤسسة الجامعية الملائمة لمتطلبات العصر.

❖ أهداف التنمية المستدامة :

إن استراتيجية التنمية يجب ان تنطلق أولاً بالاعتراف بأولوية العنصر البشرى حتى لا يضيع هذا فى ترجمة التنمية بالمعنى الاقتصادى الصرف أو فى ظل الينابيع المادية الضخمة ، ويكون الهدف الأساسى من وراء التنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل ، مع الحفاظ

على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي (إبراهيم ، ٢٠٠٧، ٦٨) ،

وتحت هذا الهدف الرئيس تتدرج عدة أهداف فرعية يجب أن تسعى الاستراتيجية التنموية لتحقيقها في مسار أفقى متكامل ، مترابط ، متواصل ، فى آن واحد ، ويمكن تحديدها فى أربعة أهداف تقابل أبعادها الأربعة الأساسية ، كالاتى :

• الأهداف الإجتماعية :

تهدف التنمية المستدامة فى ظل الأهداف الاجتماعية إلى تحقيق عدة مبادئ أهمها العدل ، المشاركة ، التماسك الاجتماعى ، الهوية الثقافية ، أن تكون مقبولة اجتماعياً ، تدعو إلى تحرير العقل ، وتعزيز القيم والقدرات الإبداعية ، تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية (الحوت وشاذلى ، ٢٠٠٧ ، ٢٧؛ Jatta,2006,1؛ مسلم ٢٠١٥ ، ٢١)

• الأهداف الاقتصادية :

تتضمن عدة أهداف تشمل : زيادة الإنتاجية ، بناء قاعدة صناعية قوية ، تقليص تبعية ، البلدان النامية ، التدعيم المالى الذاتى المستمر ، بالإضافة إلى توافر صفات النمو والكفاءة والثبات فى الاقتصاد عامة (بالخير ، ٢٠١٧ ، ٢٧٤ ١٥٨) .

• الأهداف البيئية :

تتضمن حماية الموارد الطبيعية ، حماية المناخ ، نظافة البيئة وعدم تلويثها ، الحد من إتلاف التربة الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتجددة ، الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة ، أضف إلى ذلك التخطيط المستدام (Haigh,2006,337,sibal ,2009,2) .

• الأهداف التكنولوجية :

إذا كانت التكنولوجيا تعنى تطبيق المعرفة فى الأغراض المختلفة ، فإن التكنولوجيا النظيفة أو الخضراء (محل اهتمام التنمية المستدامة) هى مجموعة من الطرق والمواد المستخدمة فى توليد طاقة وخلق منتجات نظيفة خالية من الانبعاثات

السامة ، فهي تطبيق للمعرفة من أجل تحقيق الأهداف التالية (إبراهيم ، ٢٠١٠ ، ٢٠٣)

- الاستدامة ومواجهة احتياجات المجتمعات دون أضرار أو استنزاف للموارد الطبيعية .

- إيجاد منتجات يمكن إعادة تدويرها واستخدامها .

- تخفيض درجة الفاقد والتلوث بتغيير نماذج الإنتاج والاستهلاك .

- الإبداع والتجديد وإنشاء المراكز العلمية والاقتصادية التي تساعد على تصنيع المنتجات الصديقة للبيئة .

فالتكنولوجيا النظيفة هي التكنولوجيا التي تدعمها التنمية المستدامة ، والتكنولوجيا

ستكون عنصراً لا غنى عنه لفترة مابعد عام ٢٠١٢

(AClean Solution,2009)

❖ أبعاد التنمية المستدامة

لقد أصبح من الضروري تحديد المهارات الحياتية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ، وظهرت لهذه الفكرة أبعاد ومرتكزات جديدة تتصل بالوسائل التي يعتمد عليها البشر في جهودهم التنموية ، سواء في الزراعة أو الصناعة ، أو غيرها من المناشط الأخرى ، وقد تحددت أبعاد التنمية المستدامة في :

١- البعد الاجتماعي Social Dimension

يتضمن هذا البعد كل ما يجعل الأفراد مجتمعاً متماسكاً ، حيث يحقق ذلك الترابط والتفاعل بين أفراد المجتمع ومؤسساته ، ويتم ذلك من خلال المحافظة على الانتماء والهوية الثقافية والقيم والأخلاق وتطوير نظام الحكم والديمقراطية ، والتنمية المؤسسية ، والمساواة بين الجميع أمام القانون ، إذ يشمل المكونات والأنساق البشرية ، والعلاقات الفردية والجماعية ، وما تقوم به من جهود تعاونية ، كما يركز البعد الاجتماعي على المساواة بين جميع أفراد المجتمع وتكافؤ الفرص ، إذ الكل أمام القانون سواء ، وهذا - بلاشك- ينمي لدى الأفراد الانتماء ، ويجعل أفراد

المجتمع متماسكين مترابطين (محمد ، ٢٠١٩ ، ٥) ، ولعل من أهم تلك المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة مايلي : (النجاتي ، ٢٠٠٨ ، ٤٤)

- إثباع الحاجات الأساسية لكل الناس وتمكينهم من تحقيق آمالهم فى الحياة .
 - اطلاق الطاقات الكامنة فى المجتمع للإبداع والابتكار وتعميق الشعور بالانتماء.
 - تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية .
 - إحداث تغييرات جذرية فى النظم الاقتصادية والتشريعية والسياسية والثقافية .
 - التركيز على الطبقات المهمشة وتوفير نسبة أكبر من الدعم إلى تلك الفئات .
- والواقع أنه لضمان تحقيق تلك المؤشرات ينبغى الاهتمام بمجموعة من الإرشادات والقواعد الاجتماعية المهمة لتحقيق الاستدامة والتواصل فى التنمية ، أبرزها : (مطاوع ، ٢٠٠٧ ، ٢٥٦-٢٥٧)
- اشتمال سياسات التنمية على دراسات إحصائية للسكان تربط بين معدل النمو السكاني والموارد المتاحة على الأمد البعيد على أن تضمن سد احتياجات الجيل الحالى والوفاء باحتياجات أجيال المستقبل .
 - على السياسات القومية الإهتمام بالتعليم كآلية قومية لتطوير وتنمية العنصر البشرى .
 - اتباع السياسات الاجتماعية الثقافية التى تتيح فرصاً أكبر للمشاركة المتكافئة للرجال والنساء فى كل مايتعلق بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية .
 - تشجيع التعاون الإقليمى بين الدول ذات الثروات والموارد البيئية المشتركة .

٢- البعد البشرى Human Dimension

يندرج ضمن البعد الاجتماعى ويتضمن تنمية الإنسان تنمية بشرية متكاملة ، بمعنى توسيع خيارات البشر من أجل بناء القدرات البشرية ، واستخدام تلك القدرات فى بناء المجتمع وتحقيق التنمية البشرية المرتبطة بالتعليم والاستفادة من الإمكانيات البشرية، وقد حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أن هناك خمس وسائل لعملية تنمية الموارد البشرية هى: التعليم، والصحة، والتغذية، والبيئة، والحرية السياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من تشابك هذه الوسائل يتضح أن بعضها يعتمد على

بعض ، فالتعليم يعد العنصر الأساسى لجميع الوسائل الأخرى سאלفة الذكر ، ،
ويلاحظ تركيز البعد البشرى على أهمية تنمية قدرات الإنسان ، من خلال توفير
التعليم والتدريب ، والصحة والتغذية والحرية السياسية والاجتماعية والثقافية ؛ حتى
يمكن تنمية الفرد تنمية بشرية مستدامة (Lambrechts , et al , 2013, 65-73)

٣- البعد البيئى Enviromental Dimension

ويعد ركيزة مهمة للتنمية المستدامة ، إذ يتضمن المحافظة على الأنساق البيئية
الحية وإستقرار النظام البيئى العالمى والمحلى ، ومن هنا كان يلزم التصدى
ومعالجة المشكلات

الخاصة بالموارد الطبيعية المتجددة مثل التلوث واستخدام المياه ، وإستنزاف وتجريد
الغابات ، أما غير المتجددة مثل الأستخدام المكثف وغير الرشيد لمصادر الطاقة ؛
حيث تؤدى هذه المشكلات البيئية وغيرها إلى انهيار الأنساق البيئية ، وحدث
كوارث كونية مثل التصحر وفقد التنوع الحيوى وزيادة ثقب الأوزون ، والاحتباس
الحرارى وغيرها ، وللتغلب على تلك المشكلات فإن الأمر يتطلب - أيضاً - التقليل
من استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات ؛ إذ تتسبب فى تدهور مصادر المياه
وتلوثها ، وكذا استخدام التكنولوجيا النظيفة فى الصناعات والكفاءة فى استخدام
مصادر المياه والأراضى القابلة للزراعة (عبد القادر ، ٢٠٢٠ ، ٤٦) .

٤- البعد الإقتصادى Economic Dimension

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة
نصيبه من السلع والخدمات الضرورية ، وذلك من خلال رفع مستوى الكفاءة
والفاعلية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية ، وذلك
من خلال رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية،
وزيادة معدلات النمو فى مختلف مجالات الإنتاج ، لزيادة معدلات دخل الفرد،
بشرط ألا تؤثر هذه الزيادة على مستقبل الأجيال القادمة ، إذ تتضمن تحسين سبل
الوصول إلى الخدمات الصحية

والتعليمية الأساسية ، وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية فى صنع القرار (الأشوح ، ٢٠١٧ ، ٦٩) .

٥- البعد المعرفى :

لقد نال هذا التوجه نحو التنمية القائمة على المعرفة اهتمامًا متزايدًا على يد الأكاديميين وصناع السياسة فى العالم ، بعد أن ثبت أن تجارب التنمية التى تنطلق من سياسات التنمية المستدامة أو رأس المال الاجتماعى فى ذاتها غير كافية ، وأخذت الدول تستجيب للتحول من سياسات تنمية تعتمد على تكثيف العمل أو تكثيف رأس المال إلى سياسة بديلة تبنى على تكثيف المعرفة ، تلك التى تطورت إلى تنمية مستدامة قائمة على المعرفة ومدن المعرفة والدوائر المحلية لمجتمع المعرفة (حلبى ؛ وعبد ربه ، ٢٠١٣ ، ١٥) ، وتعد المعرفة بعدًا رئيسيًا فى عملية التنمية المستدامة ؛ حيث تستهدف بناء القدرات وتوظيفها على مستوى الفرد والمجتمعى ، فهناك إرتباط وثيق بين المعرفة والتنمية المستدامة ، حيث تعد المعرفة رافدًا أساسيًا للتنمية وتحسين نوعية الحياة ، كما ان الاستثمار المعرفى هو أهم مجالات الإستثمار فى الوقت الراهن ،ويعد الضمان لإستدامة عملية التنمية فى المستقبل (عبد اللطيف ، ٢٠١٨ ، ١٤)

٥-البعد التكنولوجى :

يهتم هذا البعد بالتحول إلى التكنولوجيات النظيفة ذات الكفاءة العالية ، والتى تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد ، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات البيئية ، ومن ثم فإن البعد التكنولوجى هو عنصر مهم فى تحقيق التنمية المستدامة ، فلكى يتم تحقيق التنمية المستدامة لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف الموارد إلى تكنولوجيا المعلومات (إبراهيم ، ٢٠١٩ ، ٩) .

ومعروف أن الأساليب التقنية (التكنولوجية) المختلفة قد يبرز دورها أكثر فى القضايا ذات الطبيعة العالمية (التى تخص البشرية جميعًا) - أهمها الاحتباس

الحرارى ، ثقب الأوزون ، التسريبات الإشعاعية ، وذلك من خلال عدد من الإجراءات أبرزها : (الجادر ، ٢٠١٢) .

- استعمال تكنولوجيا أنظف فى المرافق الصناعية .
- الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة ، والذي يحول دون مزيد من التدهور .
- الحد من انبعاث الغازات، من خلال استخدام أكفاً المحروقات فى جميع بلدان العالم .

- إدماج التكنولوجيا الجديدة فى خطط وإستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية .

وبناءً عليه فإنه يجب تناول الطرق والأساليب التى تستنبط تقنيات ذات مخلفات أقل تلويثاً للبيئة ، بالإضافة إلى قابلية مخلفاتها لإعادة الاستخدام ، ولعل هذا ما أكدته دراسة (شاذلى ، ٢٠٠٥) من تطلب الإستدامة لاستخدام واستحداث تكنولوجيا سليمة بيئياً تلبي احتياجات الناس ، وتساعدهم على تبنى أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة .

وترى الباحثة بأنه على الرغم من تعدد الآراء حول أبعاد التنمية المستدامة إلا أنه لا يمكن الفصل بينها ، فالتنمية المستدامة عملية شاملة وديناميكية ، وتعتمد على التكامل بين كافة أبعادها .

ثالثاً : الدور التنموى للجامعات الأهلية فى مصر

تتضح أهمية الدور التنموى للجامعات الأهلية فى مصر كلما تطور المجتمع وتعقدت ظروفه الاجتماعية ، وساءت ظروفه الاقتصادية ؛ فتصبح الجامعات الأهلية قوة اقتصادية واجتماعية تؤكد على الحاجة إليها على الصعيد المحلى والقومى والعالمى ، وتؤكد على دورها فى عمليات التنمية داخل المجتمع ، وتبدو هذا الدور فيما يلى (جاد ، ٢٠١٦ ، ٣١٤) :

- عدم الضغط على موارد الدولة ، وتوفير أنظمة متنوعة بالتعليم الجامعى يمكنها تحمل مواردها المادية بعيداً عن الدولة .

- تساهم الجامعات الاهلية فى حل مشكلات المجتمع .
 - تعمل الجامعات الأهلية على نشر ثقافة دعم التعليم العالى والنهوض به ، وإيجاد نوع من التشابك الاجتماعى بين أفراد المجتمع ومؤسساته .
 - تعمل على زيادة الوعى العام بقضايا الدولة وسياسة المؤسسات وتعزيز عملية صنع القرار الديمقراطى .
 - تدعيم اللامركزية فى اتخاذ القرارات وتبادل المعلومات .
 - تدعيم ثقة افراد المجتمع بمؤسسات التعليم العالى فى الدولة .
 - توفير الفرصة للمواطنين لمراقبة أدائها ، كما تشعرهم بنوع من المسئولية تجاه ماتقوم به .
 - تحسين مخرجات العملية التعليمية ، وبناء جيل جديد من المتعلمين قادر على مواكبة متطلبات سوق العمل وقيادة عمليات التنمية بالبلاد .
- وبذلك نجد أن الجامعات الأهلية تسهم فى بروز التفكير والإبداع ، وتزيد من تحفيز الأفراد وإيجاد حلول لمشكلاتهم مما يجعلهم قاعدة استشارية حول مستقبل الجامعة ؛ حيث تقدم هذه الجامعات تخصصات نادرة كعلوم النانوتكنولوجى ، وعلوم الطاقة ، والفضاء ، وتسهم الجامعات الأهلية بشكل كبير فى تحديد المشكلات التى تواجه المجتمع ، وتعمل على زيادة وعى الأفراد بتلك المشكلات والإمكانات المتوفرة وحلها مما يسهم فى التنمية المستدامة للمجتمع ، (جاد ، ٢٠١٦ ، ٣١٦) .

جدول (١)

• جهود الدولة المصرية في التوسع بالجامعات الأهلية في مصر

الجامعات الأهلية في مصر	القرار الجمهورى لإنشائها وتاريخه
جامعة المنصورة الجديدة	قرار رقم ٢٣٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩
جامعة الجلالة	قرار رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩
جامعة العلمين الدولية	قرار رقم ٤٣٥ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩
جامعة الملك سلمان الدولية	قرار رقم ٤٣٤ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩
الجامعة المصرية للتعليم الإلكتروني الأهلية	قرار رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٩/١
جامعة النيل الأهلية	قرار رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦، وتم تحويلها إلى جامعة أهلية بقرار ١٢٣ لسنة ٢٠١٤
الجامعة الأهلية الفرنسية في مصر	قرار رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٥، وتم تحويلها من جامعة خاصة إلى جامعة أهلية بقرار رقم ٢٣ في مايو سنة ٢٠١٥
جامعة حلوان الأهلية	قرار رقم ٤٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨
جامعة مصر المعلوماتية الأهلية	قرار رقم ٣٢٩ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩
جامعة المنصورة الأهلية ،	قرار رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩
جامعة بنها الأهلية	قرار رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨
جامعة المنوفية الأهلية	قرار رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨
جامعة بنى سويف الأهلية	قرار رقم ٤١٥ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٧
جامعة أسيوط الأهلية	قرار رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨
جامعة جنوب الوادي الأهلية	قرار رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٧
جامعة المنيا الأهلية ،	قرار رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١
جامعة شرق بورسعيد الأهلية	قرار رقم ٤٢٤ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨
جامعة الإسكندرية الأهلية	قرار رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨
جامعة الزقازيق الأهلية	قرار رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١
جامعة الإسماعيلية الجديدة الأهلية	قرار رقم ٤٢ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١
الجامعات الأهلية في مصر	القرار الجمهورى لإنشائها وتاريخه
جامعة السويس الأهلية	قرار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة دمنهور الأهلية	قرار رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة القاهرة الأهلية	قرار رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة عين شمس الأهلية	قرار رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة سوهاج الأهلية	قرار رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة كفر الشيخ الأهلية	قرار رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة الوادي الجديد الأهلية	قرار رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة الفيوم الأهلية	قرار رقم ٢٦٣ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة طنطا الأهلية	قرار رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة الأقصر الأهلية	قرار رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة دمياط الأهلية	قرار رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩
جامعة مدينة السادات الأهلية	قرار رقم ٢٦٧ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٩

إن الجامعات الأهلية بمصر هي جامعة الملك سلمان الدولية ، وجامعة العلمين الدولية ، وجامعة الجلالة ، وجامعة المنصورة الجديدة. (وزارة التعليم العالى

، ٢٠٠٩ ، ١٢)

ثم توسعت الحكومة المصرية فزادت أعداد الجامعات الأهلية فى مصر فأصبحت تضم ٢٠ جامعة ، منها (الجامعة المصرية للتعليم الألكترونى الأهلية ، وجامعة النيل الأهلية ، الجامعة الأهلية الفرنسية فى مصر ، وجامعة حلوان الأهلية ، وجامعة مصر المعلوماتية الأهلية ، وجامعة المنصورة الأهلية ، وجامعة بنها الأهلية ، ، وجامعة المنوفية الأهلية ، وجامعة بنى سويف الأهلية ، وجامعة أسيوط الأهلية ، وجامعة جنوب الوادى الأهلية ، وجامعة أَلمنيا الأهلية ، وجامعة شرق بورسعيد الأهلية ، وجامعة الإسكندرية الأهلية ، وجامعة الزقازيق الأهلية ، وجامعة الإسماعيلية الجديدة الأهلية) ، ثم صدر القرار الجمهورى عام ٢٠٢٥ بإنشاء ١٢ جامعة أهلية جديدة هى (جامعة السويس الأهلية - جامعة دمنهور الأهلية - جامعة القاهرة الأهلية - جامعة عين شمس الأهلية - جامعة سوهاج الأهلية - جامعة كفر الشيخ الأهلية - جامعة الوادى الجديد الأهلية - جامعة الفيوم الأهلية - جامعة طنطا الأهلية - جامعة الأقصر الأهلية - جامعة دمياط الأهلية - جامعة مدينة السادات الأهلية)

فأصبح عدد الجامعات الأهلية فى مصر ٣٢ جامعة.

إن الجامعات الأهلية تعد من جامعات الجيل الرابع ، حيث تعتمد على أحدث النظم التعليمية الدولية ، ومجهزة بأحدث الوسائط التكنولوجية لخدمة العملية التعليمية والتدريبية والبحثية تقدم برامج دراسية بينية حديثة تواكب متطلبات سوق العصر المعاصر والمستقبل ، كما أنها مزودة بأحدث النظم التعليمية والبنية التحتية المتطورة ، بالإضافة إلى معامل مجهزة بأحدث الوسائط التكنولوجية لخدمة العملية التعليمية والتدريبية والبحثية ، كما أن الجامعات الأهلية غير هادفة للربح ، حيث يعاد استثمار الإيرادات فى تطوير البنية التحتية والمعلوماتية ، بما يسهم فى تحسين جودة التعليم وتأهيل الطلاب وفقاً لمتطلبات سوق العمل ، كما أنها تقدم برامج بينية حديثة تواكب متطلبات وظائف المستقبل .

رابعاً: تصور مقترح لمتطلبات تأهيل الجامعات الأهلية فى مصر للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة

بعد ما قدمه البحث من تفصيل لنشأة ومفهوم الجامعات الأهلية في مصر، وأهدافها ، ونشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة ، وأهدافها ، وأبعادها ، والدور التتموي للجامعات الأهلية في مصر، يأتي هذا الجزء متناولاً تصور مقترح لمتطلبات تأهيل الجامعات الأهلية في مصر للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ، ويتم ذلك بتوضيح أهداف التصور المقترح ، وأبعاد التصور المقترح ، ومحاور التصور وتفصيل ذلك على النحو التالي :

المحور الأول: ملخص النتائج

تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي :

- أن التنمية المستدامة تعتمد على أحداث التكامل والتوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع القيود البيئية ، كما يركز على الاحتياجات المستقبلية للأجيال ، بما يتضمن إعادة توزيع الموارد لضمان جودة الحياة بالمجتمع .
- أن التنمية المستدامة ليست مفهومًا ثابتًا (جامدًا) أو صيغة أحادية ، وإنما هي رؤية أو صورة تهدف في معناها الواسع إلى نشر الانسجام بين الكائنات البشرية والطبيعية ، مع التأكيد في الوقت نفسه على فكرة تقاسم الفرص الانمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة في ظل مفهوم التواصل والاستدامة .
- أن أبعاد التنمية ليست بمعزل عن بعضها ، ولكن تتضافر وتتشابك معًا في إطار تكاملي ، يمكن من خلاله فهم وتوضيح تلك الأبعاد .
- تمثل إستراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر والمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العربية .
- استقلالية الجامعات الأهلية ، حيث إن انشائها بالتمويل الذاتي يعطى هذه الجامعات قدرًا كبيرًا من الحرية الأكاديمية ، والاستقلال الإداري ، ومن ثم الحد من سيطرة الدولة على هذا النوع من التعليم .

- وجود العديد من التحديات التي تواجه الجامعات الأهلية في مصر في الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، والتي من أهمها
 - تقليدية النظام التعليمي ، وعدم مواكبته لمتغيرات العصر ، اخفاقها في اكساب الطلاب القدرة على التعلم الذاتي والتعامل مع المستجدات التكنولوجية ، بالإضافة إلى تدهور مكونات العملية التعليمية بالجامعة ، من اعداد معاصر للخريج ، وإدارة رشيدة ، وعجز في الموارد المالية ، والأبنية التعليمية والمعامل الحديثة ، بجانب تجاهل البعد المستقبلي للمناهج التعليمية
 - ضعف نظم التقويم والمتابعة ، وغياب نظام مؤسسي متكامل ، والتقويم قائم على النتائج

- تدنى كفاءة وفعالية الجامعات الأهلية في مصر وعدم ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي الأهلى المصرى لمتطلبات سوق العمل ، وبالتالي عدم استيعاب سوق العمل لتلك المخرجات ، بالإضافة إلى زيادة الكثافة الطلابية بالجامعات الأهلية في مصر عن المعدلات المناسبة للتحصيل الأمثل في ضوء إمكانات الجامعات الأهلية وكلياتها المختلفة من قاعات ،ومعامل ومدرجات ، ومعيدات ، ومكتبات ، وأعضاء هيئة تدريس .
- إنخفاض أعداد أعضاء هيئة التدريس نسبة لأعداد الطلاب ، بالإضافة لقلّة وضوح معايير توزيعهم مما يؤثر على جودة العملية التعليمية .
- الأمية الرقمية لبعض أعضاء هيئة التدريس، والتي تعد عائقًا امام دمج التكنولوجيا في التعليم .
- ضعف المناهج التعليمية، وتأخر تحديثها وتكاملها ، ونقص قدرتها على مسايرة الاتجاهات الحديثة وربطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة
- تدهور البنية التحتية لبعض الجامعات الأهلية في مصر، مما يعيق توفير بيئة داعمة للطلاب ، ويؤخر دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية .
- نقص قواعد البيانات المتاحة ، وأثره على عملية اتخاذ القرار

- ضرورة مساهمة القطاع الخاص ورجال الأعمال ، وجميع أفراد ومؤسسات المجتمع فى دعم وتمويل برامج التعليم ، بسبب عدم إمكانية الدولة فى تحمل مسؤولياتها تجاه التعليم ، وخاصة التعليم الجامعى نظراً لمحدودية مواردها .
- قصور فى الدور الاعلامى فى الترويج لهذا النوع من الجامعات .
- اقتصار نشاط الجامعة الأهلية على الجانب التعليمى والبحث العلمى ؛ مما ترتب عليه خلق فجوة كبيرة بين رسالتها فى خدمة المجتمع وطاقاتها العرفية غير المستثمرة ؛ مما يعطل جانب أساسى من مواردها الاقتصادية المتاحة فى تحقيق مصادر تمويلية إضافية ومتنوعة .
- وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع المعلومات ، وعدم تسهيل مهمة الباحث .
- ضعف الميزانيات وعدم تخصيص ميزانية مستقلة للبحوث العلمية ، والتقليل من قيمته التنمويه على الفرد والمجتمع إضافة إلى الإجراءات المعقدة وقلة مشاركة الجهات المانحة ،
- عدم ملاءمة البرامج التعليمية لحاجات سوق العمل ؛ ويعزى ذلك إلى ضعف العلاقة بين الجامعة الأهلية والقطاع الخاص وضعف الثقافة والبنية التحتية .
- غياب الوعى لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمى من فوائد ، وبخاصة من هم فى مواقع تؤثر فى تنشيطه وتشجيعه .
- عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة فى تمويل المشروعات البحثية للمجتمعات المحلية .
- اعتماد بعض مؤسسات وقطاعات المجتمع على اجتهاداتها الشخصية فيما يعترضها من مشكلات .
- تفشى ظاهرة الفساد الإدارى فى كثير من القطاعات الرسمية التى لديها ميزانيات للبحوث .
- صعوبات إدارية وهيكلية تتعلق بوجود الكثير من الإجراءات البيروقراطية المطولة وغياب جوانب المرونة .

- نقص المخصصات المالية للبحوث العلمية ، ووجود قصور فى مستلزمات البحث العلمى من مكنتات ودوريات ومراجع حديثة مما ترتب عليه تكبير خطوات البحث العلمى وتقدمه .
- زيادة الأعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس ، فبالنظر إلى مستوى دخل عضو هيئة التدريس يتضح أنه لايتناسب مع مكانته العلمية فى المجتمع ، حيث يضطر إلى تحسين دخله مما يؤثر على إنتاجيه أبحاثه العلمية والسعى نحو تقديم أبحاث للترقى لايرتبط معظمها بمشكلات المجتمع واحتياجات البيئة للتنمية .
- هجرة الكفاءات أو أعضاء هيئة التدريس للخارج لتحسين أوضاعهم المادية والعلمية والإجتماعية ؛ مما يعكس بالسلب على الإنتاجية العلمية فى الداخل .
- عزوف أعضاء هيئة التدريس عن حضور البرامج التدريبية .
- ضعف الدوافع نحو التطوير والتنمية المهنية .
- الافتقار إلى وجود برامج تدريبية تتلاءم مع الاحتياجات المتجددة والمتطورة فى كافة التخصصات .
- وجود تناقض بين النظرية والتطبيق لبرامج التنمية المستدامة
- عدم التوازن فى هيكل التخصصات العلمية من خلال زيادة قبول التخصصات الإنسانية .
- بطء جهود تطوير التعليم العالى بسبب عدم مرونة الأنظمة التعليمية وقدرتها على سرعة الإستجابة لتنوع متطلبات واحتياجات التنمية .
- غياب ثقافة الجامعة الأهلية لدى كثير من افراد المجتمع من اهم المشكلات التى تواجه الجامعات الأهلية فى مصر ، وتؤخر عملية تدعيمها وتطويرها .
- ولكى تستطيع الجامعة الاهلية القيام بدورها نحو تلبية متطلبات التنمية المستدامة لا بد لها من التغلب على المعوقات التى تواجهها .

المحور الثانى: متطلبات تأهيل الجامعات الأهلية فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة

من خلال جملة النتائج التى توصل إليها البحث ، تتحدد عنناصر التصور
تلمقترح فى النقاط التالية :

أولاً: منطلقات التصور المقترح

ثانياً : أهداف التصور المقترح

ثالثاً : متطلبات التصور المقترح

رابعاً : محاور وآليات تطبيق التصور المقترح

أولاً : منطلقات التصور المقترح

يعتمد التصور المقترح على مجموعة من الأسس والمنطلقات الفكرية ، والتي من
أهمها :

- أن التعليم فى مصر يعانى من أزمة حقيقية بجميع مراحل التعليم ، وخاصة
المرحلة الجامعية .

- احتلال الجامعات الأهلية فى الدول المتقدمة - المراتب الأولى فى التصنيفات
العالمية .

- أن جوهر التنافس الحقيقى الذى يجرى الآن بين دول العالم هو التنافس فى
تطوير التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعى الأهلى بصفة خاصة .

- الحاجة إلى زيادة الموارد المالية للجامعات الأهلية من خلال الهبات والمنح
والتبرعات ، ومايقدمه رجال الأعمال والقطاع الخاص .

- ملاحظة التطور العلمى المتسارع فى التخصصات العلمية (الحديثة والنادرة)
التي تقدمها الجامعات الأهلية ، مما يتطلب الحاجة الدائمة للتطوير المستمر بتلك

التخصصات

- تطوير الجامعات الأهلية فى مصر يسهم فى الحد من زيادة الجامعات الأجنبية
والخاصة بمصر .

- احتياج الجامعات الأهلية فى مصر إلى مزيد من المساندة والدعم (المادى - المعنوى) من منظمات المجتمع المختلفة حيث حداثة نشأتها .
- يمثل تطوير الجامعات الأهلية قوة دافعة لاجبار الحكومة على تطوير ذاتها انطلاقاً من مبدأ المنافسة .
- اجتذاب الجامعات الأهلية للمتميزين من الطلاب من خريجي المرحلة الثانوية .

ثانياً : أهداف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح إلى مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها على النحو التالى :

- تخفيف الأعباء المالية التى تتحملها الدولة فى الإنفاق على التعليم الجامعى ، وقصر دورها فى الاشراف على الجامعات الأهلية ، وتقديم بعض المساعدات المالية أو العينية سواء بالمال أو بالأراضى .
- البحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم الجامعى ، والتى أهمها السماح للقطاع الاهلى بالاسهام فى تمويل التعليم من خلال التبرعات والهبات والمنح .
- مواكبة سياسات الدولة التنموية التى تهدف إلى النهوض بالاقتصاد القومى ، وخاصة الاقتصاد القائم على المعرفة .
- توفير نوعية من الخريجين ذوى مهارة عالية تناسب سوق العمل الوطنى والاقليمى والعالمى .
- توفير نوعية من الدراية متميزة بدلاً من البحث عنها خارج البلاد ، وذلك للاحتفاظ بالعملة الصعبة داخل البلاد .
- الارتقاء بجودة الجامعات الأهلية فى مصر حتى تحتل تلك الجامعات مكانة مرموقة فى التصنيفات العالمية للجامعات لاتقل عن كبرى الجامعات الأهلية بالدول المتقدمة .
- أن تتال الجامعات الأهلية رضا أكبر عدد من أفراد المجتمع ، وخاصة أنها حديثة النشأة .
- نشر ثقافة العمل الخيرى والتطوعى ، وخاصة ثقافة الوقف الجامعى .

- المحافظة على استمرارية الجامعات الأهلية بالجودة المطلوبة كما بدأت ، ومتابعة تطويرها مع تقاوم الزمن .
- تمكين الجامعات الأهلية فى مصر من تحقيق الأهداف التى أنشأت من أجلها .
- تقديم خدمة تعليمية متميزة للمجتمع المحلى والمجتمع العربى كافة .
- الاهتمام بالبحث العلمى ، وخاصة فى المجالات الحديثة والمتطورة التى تخدم مشكلات المجتمع فى ضوء التغيرات العالمية .
- تحسين الروابط بين الجامعات الاهلية ومثيلاتها - فى نفس التخصصات - والدول المتقدمة ، وربطها بقطاع الأعمال المحلى والعالمى، ومن ثم المساهمة فى التعاون الدولى بين مصر ومختلف الدول بالعالم المتقدم .

ثالثاً : متطلبات التصور المقترح

(١) متطلبات انشائية

وتتمثل فى تجهيز قاعات المحاضرات والمعامل ومراكز الأبحاث على أحدث الطرز العالمية الملائمة لبيئة التعليم وممارسة الأنشطة الطلابية والبحث العلمى ، وتزويدها بأحدث التقنيات المتطورة ، مع مراعاة أن تتناسب مع أعداد الطلاب والمعايير العالمية فى ذلك ، بالإضافة إلى مراعاة إنشاء وتطوير المرافق العامة والاتفاق مع الجهات المختصة لتوفير شبكة مواصلات متوافرة بإستمرار ، وكذلك إقامة المدن الجامعية للطلاب المغتربين .

(٢) متطلبات إدارية وتنظيمية

وتتمثل فى استخدام الهيكل الادارى والتنظيمى الذى يتناسب مع طبيعة تلك الجامعات ، والاعتماد بشكل كبير على اللامركزية والتقليل من البيروقراطية ، وقد ساعد على ذلك أن الجامعات الأهلية لها شخصية اعتبارية مستقلة تخضع للإشراف العام للدولة ، وبالتالي فالجامعات الأهلية فى مصر تتمتع بالاستقلالية التامة فى تصريف شئونها الادارية والتنظيمية .

٣) متطلبات بشرية

وتتمثل فى توفير القوى البشرية من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين والفنيين من المتميزين الأكفاء ، توفير الأعداد المناسبة منهم ، والتي تتوافق مع النسب والمعايير العالمية التى أخذت بها كبرى الجامعات الأهلية بالدول المتقدمة .

٤) متطلبات مادية

وتتمثل فى توفير الموارد المالية للجامعة ، والتي تحصل عليها من خلال المساهمات المالية والأصول العينية التى يقدمها لها أفراد المجتمع والشخصيات العامة ورجال الأعمال ، وكذلك التبرعات والهبات والأوقاف والمنح التى تقدمها الجمعيات الأهلية والمؤسسات ذات النفع العام وهيئات المجتمع المدنى ، بالإضافة إلى المصروفات الدراسية ، ومقابل الخدمات التى تقدمها الجامعة ، والموارد البحثية من خلال تطبيق الأبحاث العلمية فى المجتمع ، وعقد الشراكات مع قطاع الصناعة ، بالإضافة لمساندة الدولة من تقديم المساعدات المالية أو العينية وفقاً لما يقرره الوزير المختص بالتعليم العالى .

رابعاً: محاور التصور المقترح

المحور الاول : القيادة الحاكمة للجامعات الأهلية

المحور الثانى: أعضاء هيئة التدريس

المحور الثالث : الطلاب

المحور الرابع: الدراسات العليا والبحث العلمى

المحور الخامس: خدمة المجتمع

خامساً : آليات التصور المقترح

المحور الاول : القيادة الحاكمة للجامعات الأهلية

ينبغى على إدارة الجامعة الأهلية تحقيق جودة القيادة الحاكمة من خلال :

١. اختيار القيادات الجامعية اعتماداً على الكفاءة والجدارة .
٢. أهمية استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة فى تسيير منظومة العمل الإدارى بالكلية .

٣. أهمية أن يدعم المناخ التنظيمي بكليات الجامعة التغيير والابتكار والتميز في العمل.
٤. تحديد وتوصيف الوظائف والمسئوليات المختلفة ، وتحديد معدلات الأداء لكل وظيفة .
٥. المساهمة في إشباع حاجات الأفراد العاملين في الجهاز الإداري ، ورفع روحهم المعنوية ؛ مما يحقق هدفا له انعكاساته على إنتاجية الأفراد العاملين ، وتعزيز إبتمائهم وولائهم.
٦. الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد البشرية المتاحة في ضوء القواعد المنظمة لسير العمل .
٧. إبتسام الهياكل التنظيمية بدرجة كبيرة من المرونة لتساعد على التجديد.
٨. توفير مناخ ملائم وتجهيزات كافية .
٩. القضاء على الروتين الإداري ، وتذليل العقبات .
١٠. إبتماج مفاهيم ومبادئ ومتطلبات وقيم التنمية المستدامة ضمن البرامج ذات الصلة .
١١. زيادة فعالية جماعات العمل عن طريق حث الأفراد العاملين في الجهاز الإداري على الاشتراك في برامج بحثية جماعية ، وتذليل الصعوبات التي تواجههم .

المحور الثاني: أعضاء هيئة التدريس

- ينبغي على إدارة الجامعة الأهلية تحقيق جودة أعضاء هيئة التدريس من خلال:
- ١- تبني معايير قائمة على التنافسية والكفاءة في تعيين وترقى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لضمان الانتفاع الجيد وفقاً للكفاءات والجدارات .
 - ٢- ضرورة حرص أعضاء هيئة التدريس على الاطلاع على الخبرات العالمية في مجال تخصصاتهم للتعرف على الجديد في مجال التخصص .
 - ٣- أهمية مساندة المناهج الدراسية للاتجاهات التربوية الحديثة .

- ٤- ضرورة حرص أعضاء هيئة التدريس على المشاركة فى الندوات العامة والأنشطة الثقافية والفكرية بالكلية للاطلاع على ماهو جديد فى مجال تخصصهم .
 - ٥- زيادة الوعى لدى أعضاء هيئة التدريس بالمشكلات الحقيقية التى يعانى منها المجتمع المحلى .
 - ٦- أهمية ثقة مؤسسات المجتمع فى جودة الإنتاج البحثى لأعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعة.
 - ٧- مواكبة البرامج والمقررات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس للمتغيرات المعرفية والتكنولوجية،ومراعاتها لحاجات سوق العمل والمجتمع،وتحقيق الربط بين الجوانب النظرية والعملية.
 - ٨- أهمية توفير الجامعة للكوادر البشرية اللازمة من التخصصات المختلفة بالأقسام العلمية.
 - ٩- أهمية استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة طرق حديثة للتدريس مثل أسلوب حل المشكلات والتعلم التعاونى .
 - ١٠- التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة من خلال تقديم برامج تدريبية وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية اللازمة لتطوير أدائهم الأكاديمى ، والبحثى ، والمجتمعى.
 - ١١- الاهتمام بالدعم المادى والمعنوى لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة للتدريس والبحث ، مع الحرص على توفير المناخ الجيد الذى يفرز الأفكار المبتكرة القادرة على إيجاد تقدم علمى وتكنولوجى وإنتاج معرفى يرتقى بالمجتمع .
- المحور الثالث : الطلاب**
- ينبغى على إدارة الجامعات الأهلية تحقيق جودة الطلاب والخدمات الطلابية من خلال :

١. رفع معايير القبول بحيث تركز على الكيف وليس الكم ، وتبنى سياسات ومعايير قبول قائمة على مبدأ الجدارة والموهبة ، لإجتذاب أفضل وأكفأ الطلاب على المستوى المحلى والدولى .
٢. تعزيز سياسة جذب ودعم الطلاب المتميزون من خلال الدعم المادى والمعنوى ، والتوسع فى تقديم الدعم اللازم لجذب الطلاب المتميزون من داخل مصر وخارجها .
٣. تشجيع الطلاب على التميز العلمى والأكاديمى والبحثى من خلال تفعيل نظام الحوافز والمكافآت للطلاب المتميزون .
٤. نشر ثقافة التميز لدى الطلاب ، وحثهم على التقدم للحصول على جوائز علمية وبحثية ، والدخول فى مسابقات علمية وبحثية محلية وعالمية .
٥. أهمية أن يتوفر لدى الجامعة موقع إلكترونى فعال لتحقيق التواصل بين الطلبة وأساتذتهم ، أو إعلان نتائج الطلاب دون عرض شكاوهم وملاحظاتهم .
٦. التأكيد على مشاركة الطلاب فى الأنشطة المختلفة ودورها فى تنمية الشخصية المتكاملة للطلاب.
٧. ضرورة تعرف القائمين على الخدمات والأنشطة الطلابية على رغبات الطلاب ، الأمر الذى يساعدهم ويؤهلهم للدور القيادى المطلوب منها فى تنمية مهارات الطلاب ، وإشراك الطلاب فى تحديد هذه الخدمات قدر الإمكان والأخذ برأيهم .
٨. أهمية توفير الجامعات الأهلية الإمكانيات المادية المناسبة والتجهيزات اللازمة لتعلم الطلاب مثل تصميم المدرجات ، والإضاءة والتهوية ، وأماكن الجلوس ، والكافتيريا .
٩. تطوير المعارف والمهارات المهنية لكل من الطلاب والخريجين وفقاً لاحتياجات سوق العمل من أجل تحسين السمعة الأكاديمية للخريجين لدى مؤسسات سوق العمل .
١٠. تطوير وتعزيز العلاقة مع الخريجين .

١-المحور الرابع : الدراسات العليا والبحث العلمى

- ينبغى على إدارة الجامعات الأهلية تحقيق جودة البحث العلمى من خلال :
- ١-ضرورة حرص الجامعات الأهلية على إقامة المؤتمرات العلمية فى موضوعات تتعلق بقضايا التربية والتعليم كى يلتقى عدد كثير من الباحثين لتبادل الخبرات.
 - ٢-ضرورة حرص الجامعات الأهلية على المشاركة فى الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والدولية التى يلتقى فيها عدد كثير من الباحثين والخبراء فى التربية وعلم النفس والصحة النفسية لخبرتهم الواسعة فى هذا المجال.
 - ٣-أهمية امتلاك كليات الجامعة خريطة بحثية تحدد أولويات البحث التربوى ، وتوجه اهتمامات الباحثين من خلال اختيار الموضوعات البحثية الجديدة .
 - ٤-اقتصار الإشراف فى الدراسات العليا على أعضاء هيئة التدريس ذوى الكفاءة البحثية المنتجين علمياً والمشهود لهم بالإجادة فى هذا المجال ، ويمكن تحديد العدد الامثل للرسائل العلمية التى يشرف عليها الأستاذ بما لايزيد عن خمس رسائل للأستاذ الواحد .
 - ٥-ضرورة تشجيع كليات الجامعة نظام الإشراف المشترك على الرسائل العلمية ، وترى الباحثة أن ذلك يحدث فى بعض الأقسام التى يقل بها أساتذة التخصص .
 - ٦-الالتزام بمستويات علمية واضحة ومحددة للرسائل العلمية والبحوث ، ووضع آليات لضمان عدم المجاملة على حساب العلم .
 - ٧-أهمية زيادة ثقة مؤسسات المجتمع المحلى فى جدوى نتائج البحث العلمى بالجامعات الأهلية.
 - ٨-ضرورة تحديد الجامعة لأولويات البحث العلمى فى ضوء متطلبات المجتمع المحلى لزيادة جهده فى حل المشاكل الملحة .
 - ٩-أهمية توفير مصادر بديلة لتمويل البحوث العلمية الخاصة بأعضاء هيئة التدريس .
 - ١٠-ضرورة تسويق البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالكلية لتشجيعهم على الإنتاج العلمى داخل القسم الأكاديمى .

١١- ربط الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بقضايا الاستدامة من البيئة، الفقر، الديمقراطية، العدالة، حقوق الانسان، تكافؤ الفرص . . إلخ .

المحور الخامس: خدمة المجتمع

ينبغي على إدارة الجامعات الأهلية تحقيق جودة خدمة المجتمع من خلال :

- ١- اهتمام إدارة الجامعات الأهلية بتسخير نتائج البحوث العلمية وتوظيفها للمساهمة في تنمية المجتمع والبيئة المحلية .
- ٢- ربط المقررات الدراسية بوظيفة خدمة المجتمع .
- ٣- القيام بالبحوث والمؤتمرات والندوات العلمية التي تركز على القضايا والمشكلات المجتمعية والتنمية الملحة ، ومحاولة إيجاد حلول سريعة وفعالة لمثل هذه القضايا والمشكلات .
- ٤- زيادة فرص التفاعل بين الجامعة بمواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية .
- ٥- أهمية إدراك أفراد ومؤسسات المجتمع المحلى لإمكانات الجامعة في مجال خدمة المجتمع .
- ٦- أهمية إدراك الجامعات الأهلية للاحتياجات الحقيقية التي يتوقعها المجتمع المحلى من الجامعة.
- ٧- أهمية انشاء مراكز ذات طابع خاص بالجامعات الأهلية في مصر لحل مشكلات المجتمع المحلى فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والمجتمعية والصحية والسياسية .
- ٨- ضرورة اهتمام الجامعات الأهلية في مصر بتدريب وتأهيل الأفراد المرشحين لشغل مواقع قيادية بالوحدات ذات الطابع الخاص لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة منها .
- ٩- أهمية التنسيق وزيادة الاتصال والتعاون المتبادل بين المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص المتشابهة على المستويات المحلية ، للاستفادة من الخبرات في هذا المجال .

١٠-تعاون الجامعات الأهلية مع كافة قطاعات المجتمع فى نسق علمى جاد لتحقيق التنمية المستدامة .

١١-قيام الجامعات الأهلية بالتوعية بأهمية تحقيق التنمية المستدامة ، وبالأخطار التى تواجه المجتمع المحلى ، وحفز المجتمع المدنى للقيام بمبادرات تتصل بمحاور التنمية المستدامة المختلفة فى المجتمعات المحلية

مراجع البحث:

إبراهيم ، مصطفى عيد (٢٠١٠) : التكنولوجيا النظيفة . . الأبعاد الاقتصادية والبيئية ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١٧٨ .

الأشوح ، وليد حسان (٢٠١٧) : التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ،دار يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع .

بالخير ،انتصار (٢٠١٧) . محددات التنمية المستدامة وسبل تحقيقها ، المؤتمر العلمى الدولى الثانى بعنوان : أثر مناخ الاستثمار فى تحقيق التنمية المستدامة ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية السناسل ، عمان ، مايو ، ص ص ٢٦٩-٢٧٤ .

باهرمز ، أسماء (٢٠٠١) . تحديد هوية التعليم العالى الأهلى فى المملكة العربية السعودية - ندوة بعنوان " التعليم العالى الأهلى فى السعودية " (الرياض ، جامعة الملك سعود ومعهد العالمية للحاسب والتقنية ، فبراير

جاد ، محمد (٢٠١٦) . المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الإفادة منها فى مصر " مجلة التربية المقارنة والدولية ، القاهرة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، المجلد (٢) ، العدد (٤) ، فبراير ، ٢٠١٦ .

الجادر ، عبد الله فهد العبد (٢٠١٢) . التنمية المستدامة ضرورة ، جريدة النهار (النهار الاقتصادية) Htp -www. Annaharkw. Com- annahar - article. AspX .

جلبى ،على عبد الرازق ؛ وعبد ربه ، أمل عادل (٢٠١٣) . التنمية القائمة على المعرفة ؛ سياسة تنموية بديلة " تحليل خطاب دوائر المعرفة فى مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى ، مج ٢١ ، ١٤ .

جميل ، محمد السيد (٢٠٠٨) : ورقة عمل حول التنمية المستدامة للصحارى ، مكتب العربى للبيئة والتنمية

حرات ، أمل حسن (٢٠١٨) : " تصور مقترح للتوسع فى إنشاء الجامعات الأهلية لمواجهة تحديات التعليم الجامعى فى مصر ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، المجلد ٧٠ ، العدد (٢) ، الجزء (٢) ، أبريل .

الحوت ، محمد صبري؛ شاذلى ، ناهد عدلى (٢٠٠٧) : التعليم والتنمية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية.

خمايسة ، صفاء موسى محمد (٢٠٢١): إسهامات برامج التعلم العالى فى الجامعات الأردنية فى تطوير البحث العلمى لتحقيق التنمية المستدامة، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية ، المؤسسة العربية للبحث العلمى والتنمية البشرية ، يناير ، مج٤٣، ع٦١، ص ص ١٦٦-١٩١.

زايد ، غادة عبد الفتاح (٢٠٢٠) : برنامج فى التاريخ قائم على إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية مهارات الحل الإبداعى للمشكلات لدى طلاب المرحلة الثانوية ، المجلة التربوية ، جامعة سوهاج ، كلية التربية ، ج٧٩، نوفمبر .

الزيات ، ، أمانى رضا عبد العزيز (٢٠٢٣) : التخطيط الإستراتيجى للموارد البشرية بجامعة المنصورة لتعزيز قدرتها التنافسية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة .

سعد ، كامل كمال (٢٠٠٦) . التنمية المستدامة والإصاح البيئى فى مصر ، بحث مقدم ضمن بحوث المؤتمر السنوى للعلوم الاجتماعية والتنمية فى مصر ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، فى الفترة (١١٠١٢) أبريل .

شاذلى ، ناهد عدلى (٢٠٠٥) . التعليم العالى وتلبية متطلبات التنمية المستدامة ، مجلة التربية والتنمية ، السنة الثالثة عشر ، العدد ٣٢.

شتوح ، نور الدين (٢٠٢٠) . التنمية المستدامة وأهداف الألفية بين النظرية والتطبيق ، مجلة الادارة والقيادة الإسلامية ، الهيئة العلمية للتسويق الإسلامى ، مج٥، ع١، ص ص ١٤٣-١٧٠.

الشطلاوى، محمد إبراهيم (١٩٩٢) : الجامعة الأمريكية بين المؤيدين والمعارضين فى الأهرام الإقتصادية - المؤتمر القومى التاسع لقسم أصول التربية بعنوان التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية (كلية التربية - جامعة المنصورة : ٢٢-٢٣ ديسمبر) .

عبد الغنى ، محمد فتحى (٢٠٢٠) : تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه فى مصر ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع٢، ص ص ٤٠١-٤٦٨.

عبد القادر ، رمضان محمود (٢٠٢٠) . استراتيجية مقترحة لتدعيم ثقافة التنمية المستدامة لدى طلاب الجامعات المصرية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، *المجلة التربوية* ، كلية التربية بسوهاج ، ع ٧٦ ، أغسطس .

عبد اللطيف ، عبد المعبود محمد عبد الرسول (٢٠١٨) . مجالات الاستثمار المعرفي وآلياته لدى الشباب العربي ، دراسة استشرافية لנخبة من الخبراء العرب في ضوء أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، *مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية* ، جامعة قناة السويس - كلية الآداب والعلوم الانسانية ع ٢٧ .

على ، منال فتحى أحمد (٢٠٢٥) . إستخدام برنامج قائم على التعلم المقلوب لتنمية الكفايات التدريسية في ضوء أهداف التنمية المستدامة ، *مجلة العلوم التربوية والتنمية* ، مؤسسة مصر المستقبل للتنمية، مجلد (١) ، ع (١) يناير ٢٠٢٥ .

الغامدى ، محمد بن فهم والشلوى ، عبد العال محمد (٢٠١٩) : تصور مقترح لتطوير ناهج الرياضيات في ضوءأبعاد التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية ، *مجلة تربويات رياضيات* ، مج ٢٢ ، ع ١١ ، أكتوبر

قرار رئيس الجمهورية . بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ بشأن إصدار قانون الجامعات الخاصة والاهلية وتعديل نص المادة ١٨٩ من قانون تنظيم الجامعات، ٢٠٠٩ .

الكيم ، سماح على ، وعرشان،إتحاد محمد (٢٠٢٠) : : تصور مقترح لتفعيل وظائف الجامعة اليمينية في ضوء ابعاد التنمية المستدامة، *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والإجتماعية* ، ع ٣٢ ، ص ص ١٦٤-٢٠٦ .

مجاهد ، (٢٠٢٠) : إستدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب الدول : جامعتى نيوكاسل - ماييو ، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط معهد التخطيط القومى* ، مج ٢٨ ، ع ٢٤ ، ديسمبر ، ص ص ٥١-٧٢ .

محمد ، أحمد آدم احمد (٢٠١٥) : دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان : دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، *مجلة جرث للبحوث والدراسات* ، الأردن ، مج ١٦ ، ع ١٤ .

محمد ، أحمد آدم احمد (٢٠١٥) : دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في السودان : دراسة حالة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، *مجلة جرث للبحوث والدراسات* ، الأردن ، مج ١٦ ، ع ١٤ .

محمد ، مديحة فخرى محمود (٢٠١٧) :تصور مقترح لدور الجامعات المصرية فى تحقيق مفهوم الإقتصاد الأخضر : رؤية تربية ، المجلة التربوية ، كلية التربية جامعة سوهاج ، ج٤٩ ، يوليو .

محمد ، هانى أبو النصر (٢٠١٩) : فاعلية برنامج قائم على التنمية المستدامة لتنمية الجدارات التدريسية لدى معلمى العلوم الزراعية ، المجلة التربوية - جامعة سوهاج - كلية التربية ، ج١٦ ، أكتوبر .

مرسى ، صفاء على وآخرون (٢٠١٣) . الوضع الراهن للسكان فى مصر ، مجلة السكان : بحوث ودراسات ، ٨٦٤ ، يوليو .

المزين ، سليمان ، وصبيح، لينا (٢٠١٥) . معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية فى الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة وسبل الحد منها ، مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الإنسانية ، ع ٩ ، مج ٢٩ .

مسلم ، أحمد (٢٠١٥) : قياس العلاقة بين التلوث والنمو الإقتصادى فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر .

مصباح ، موسى محمد (٢٠١٢) . حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة : دراسة حالة حقل هجليج ، مجلة البحوث البيئية والطاقة ، جامعة المنوفية ، الإصدار الأول ، ع ١ ، يوليو .

مطاوع ، ضياء (٢٠٠٧) . فى الثقافة والتوير البيئى ، سلسلة الثقافة العلمية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى

المطيرى ، مريم محسن إبراهيم (٢٠٢٢) : " تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالى بدولة الكويت فى ضوء مدخل التخطيط الإستراتيجى " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة المنصورة ، كلية التربية ، قسم أصول التربية .

منصور ، مها (٢٠١٠) : الجامعة الأهلية (١٩٠٨-١٩٢٥) صفحات من ذاكرة الصحافة (القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية) .

منظمة الأمم المتحدة (٢٠١١) . أهداف التنمية المستدامة متاح على الموقع الآتى
<http://www- org-sustainable development -ar- health>

منظمة الأمم المتحدة التربية والعلوم والثقافة (٢٠١٨) : التعليم من أجل التنمية المستدامة ، منشورات اليونسكو .

الميرى ، خلف عبد العظيم سيد (٢٠١٩) . العلوم الانسانية والقيم المضافة للتنمية المستدامة ، المؤتمر الدولى السنوى الثالث لقطاع الدراسات العليا والبحوث ، بعنوان : البحوث التكاملية

طريق التنمية ، المنعقد بأسوان كلية البنات جامعة عين شمس ، مج ١ ، ص ٤٦٢-٤٦٣
فبراير .

نايل ، سحر حسنى أحمد السيد (٢٠١٦): الإدارة الإستراتيجية كمدخل لإصلاح التعليم الجامعى
المصرى. . دراسة مقارنة لخبرات بعض الدول ، رسالة دكتوراة ، كلية التربية ، جامعة
بنها.

النجاتى ، البشير (٢٠٠٨) . الديمقراطية وحقوق الإنسان ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة
فى المنطقة العربية ، مجلة أفكار جديدة ، العدد الثانى عشر .

Afacanem, Oziem (2020) : Investigation of Pre- Service Science Teachers
Behavior towards Sustainable Enviromental Education International
Electronic Journal of environmental Education, v.10,n1,pp.110-121.

AClean Solution (2009):TacklingClimate Change and Sustainable Development
Through Clean Technology From the World Wide Web:http:-
wwwactionaid-org-assets-pdf-clean-solution- final-pdf.

Atmaca Ayse Ceren & et Others (2019) Development of a Measurement Tool
for Sustainable Development Awareness *International Journal Of
Assessment Tools in Education*V6,N 1,PP80-91.

Haigh, Martin .J (2006). Promoting environmental Education for Sustainable
Development ; the Value of links between Higher Education and
Nongovernmental Organizations (NGOs) . Symposium , *journal of
Geography in higher education* , Vol30,2,327349, July.

Jatal akram &Alan Murray(2019): Strategic Planning forHigher
Education:ANoval Model for a Strategic Planning Process For Higher
Education , *Journal of Higher education Service Science and
Management* , VOL . (2) , Issue (2) , PP. 1010.

Jatal akram &Alan Murray(2019): Strategic Planning forHigher
Education:ANoval Model for a Strategic Planning Process For Higher
Education , *Journal of Higher education Service Science and
Management* , VOL . (2) , Issue (2) , PP. 1010.

Lambrechts , W, Mula, I, Ceulemans , k , Molderezx., I: Gaeremynck , v,
(2013). The integration of Competences for Sustainable development in
Higher Education , an analysis of bachelor Programs in Management , J,
Clean , Prod.

Sibila , Cristy E(2015) : Factors Affecting Intent To Persist Hispanic-Latino
Students Attending Aprivate Non- Provit Nonre, University (Ed,D,
University Of Miami , USA) .

UniversityofManitoba(2018);SustainabilityStrategy2016-2018, Sustainability
Committee Umanitoba , Ca – Sustainability at :

http- Umanitoba- Ca – Campus – Sustainability- Media - Sustainability Strategy
– 2016-2018 WEB. On ; 13-11-2019 , at 10,00 p.m .

Vargas , Valeria , et al (2019): Implications of Vertical Policy Integration for
Sustainable Development Implementation in Higher Education Institution
, *Journal of Cleaner Production* , Vol. 235, PP. 733-740.